

الموضوع : التشریفات الليبية

قانون رقم 30 لسنة 1974 بزيادة
مرتبات العاملين في الدولة وتعديل جداول

مرتباتهم

المصدر : الجريدة الرسمية

العدد 43

السنة الثانية عشر

قانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٧٤
بزيادة مرتبات العاملين في الدولة وتعديل
جدوال مرتباتهم

باسم الشعب ،
مجلس قيادة الثورة ،

بعد الاطلاع على الاعلان الدستوري رقم ١ الصادر في ٢ شوال ١٣٨٩ هـ الموافق
١١ ديسمبر ١٩٦٩ ،

وعلى القانون الصادر في ٢٠ محرم ١٣٨١ هـ الموافق ٣ يوليو ١٩٦١ بشأن الجيش
الليبي والقوانين المعدلة له وجدول المرتبات الملحق به المعدل بقرار مجلس قيادة الثورة
في ١٧ رجب ١٣٨٩ هـ الموافق ١٧ سبتمبر ١٩٦٩ ،

وعلى قانون نظام القضاء رقم ٢٩ لسنة ١٩٦٢ م والقوانين المعدلة له ،
وعلى قانون الخدمة المدنية رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ م والقوانين المعدلة له ،
وعلى القانون رقم ٦٤ لسنة ١٩٧٠ م بتعديل جدول مرتبات رجال الشرطة ،
وعلى القانون رقم ٨٥ لسنة ١٩٧٢ م بتنظيم الجامعة ،
وعلى القانون رقم ٦٨ لسنة ١٩٧٢ م في شأن حرس الحمارك ،
وببناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء وموافقة رأى المجلس المذكور ،

أصدر القانون الآتي :

مادة (١)

ترفع بداية ونهاية مربوط جميع درجات وظائف الدولة مدنية كانت أو عسكرية
بنسبة ٢٥٪ .

مادة (٢)

تسوى حالة الموظفين الحاليين على اختلاف طوائفهم أو رتبهم بأن يمنح كل منهم
زيادة شهرية في مرتبه الحالى تعادل قيمة الزيادة في بداية مربوط الدرجة أو الرتبة التي
يشغلها ، وفي العلاوات السنوية التي حصل عليها ولا تخل هذه الزيادة بموعده استحقاق
العلاوة السنوية .

مادة (٣)

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون ويعمل به اعتباراً من أول الشهر

التالي لتاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

مجلس قيادة الثورة
الرائد/عبد السلام أحمد جلود
رئيس مجلس الوزراء

صدر في ٣ ربيع الأول ١٣٩٤ هـ

الموافق ٢٧ مارس ١٩٧٤ م

قرار مجلس الوزراء
بتتعديل جدول المرتبات الملحق بلائحة الموظفين
غير المصنفين

مجلس الوزراء ،

بعد الاطلاع على قانون الخدمة المدنية رقم ١٩ لسنة ١٩٦٤ م والقوانين المعدلة له ،
وعلى قرار مجلس الوزراء باصدار لائحة نظام الموظفين غير المصنفين الصادر في
١٢ شعبان ١٣٨٤ هـ الموافق ١٦ ديسمبر ١٩٦٤ م والقرارات المعدلة له ،
وببناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ،

قرر

مادة (١)

يعدل جدول المرتبات الملحق بلائحة الموظفين غير المصنفين المشار إليها ، بزيادة
بداية ونهاية مربوط فئات الوظائف جميعها بنسبة ٢٥ % .

مادة (٢)

تسوى حالة الموظفين الحاليين من شاغلي الفئات المشار إليها بال المادة السابقة بأن يمنح
كل منهم زيادة شهرية في مرتبه الحالى تعادل قيمة الزيادة في بداية مربوط الفئة ،
وهي العلاوات السنوية التي حصل عليها ، ولا تخل هذه الزيادة بموجب استحقاق العلاوة
السنوية .

مادة (٣)

على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القرار ، وي العمل به اعتباراً من أول
الشهر الميلادى التالى لتاريخ صدوره ، وينشر في الجريدة الرسمية .

الرائد/ عبد السلام أحمد جلود
رئيس مجلس الوزراء

صدر في ٣ ربيع الأول ١٣٩٤ هـ
الموافق ٢٧ مارس ١٩٧٤ م

قرار مجلس الوزراء

برفع الحد الأدنى لاجور العمال وزيادة أجور العمال في الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة

مجلس الوزراء ،

بعد الاطلاع على قانون العمل رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٠ والقوانين المعدلة له ،
وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٦ رجب ١٣٩١ هـ الموافق ٦ سبتمبر ١٩٧١ م
بتتحديد أجور العمال المشغلين بالأعمال الكتابية وأعمال الطباعة والقرارات المعدلة له ،
وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ١٢ ربیع الثانی ١٣٩٢ هـ الموافق ١٥ مايو ١٩٧٢ م

برفع أجور العمال المهنيين والحرفيين ،

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر في ٢١ ربیع الثانی ١٣٩٢ هـ الموافق ١١ يونيو ١٩٧٢ م

برفع الحد الأدنى لاجور العمال ،

وببناء على ما عرضه رئيس مجلس الوزراء ،

قرار

مادة (١)

يكون الحد الأدنى لاجور العمال الذين يخضعون لاحكام قانون العمل أياً كانت
الجهة التي يعملون بها - من غير الاحداث - ديناراً وسبعيناً وخمسون درهماً يومياً ،
ويكون الحد الأدنى لاجور الاحداث من العمال ديناراً وخمسماة درهماً يومياً .

مادة (٢)

تراد أجور العمال الذين يعملون حالياً بالاجر اليومي أو الشهري في الوزارات
والمصالح ووحدات الادارة المحلية والهيئات والمؤسسات العامة ، الذين ليست لهم قواعد
خاصة للاجور بمقدار ٣٠٪ / ثلاثة في المائة من أجورهم الحالية .

وتحسب هذه الزيادة - بالنسبة للعمال المهنيين والحرفيين الذين سبق أن زيدت
أجورهم وفقاً لاحكام قرار مجلس الوزراء الصادر في أول ربیع الثانی ١٣٩٢ هـ الموافق
١٥ مايو ١٩٧٢ م - على أساس أجورهم الاصلية بعد استبعاد قيمة الزيادة المشار إليها
أو على أساس الحد الأدنى السابق للاجور الذي كان معمولاً به وقدره ١,٣٥٠ (ديناراً
وثلاثمائة وخمسون درهماً يومياً أيهما أكبر) .

مادة (٣)

يضاف الى أجور العمال المهنـيين والحرفيـين الذين يـعملون بالوزارات والمصالـح ووحدـات الادارـة المحـلية والهيـنـات والمؤـسـسـات العامة العـلاـوات المـوضـحة بـقـرار مجلـس الـوزـراء الصـادر في أول رـبـيع الثـانـي ١٣٩٢ هـ الموافق ١٥ ماـيو ١٩٧٢ مـ بالـشـروـط والـفـئـات المـنـصـوصـ علىـها فـيهـ .

وتـسرـى أحـكـامـ هـذـهـ المـادـةـ عـلـىـ العـمـالـ المـهـنـيـنـ والـحرـفـيـنـ الـذـيـنـ يـعـيـنـونـ بـعـدـ الـعـملـ بـأـحـكـامـ هـذـاـ القـرـارـ .

مادة (٤)

تـخـتـصـ لـجـنةـ الخـدـمةـ المـدنـيةـ بـتـحـديـدـ الـمـهـنـ وـالـحـرـفـ الـتـىـ تـسـرـىـ عـلـىـهاـ هـذـهـ العـلاـواتـ المـهـنـيـةـ وـالـحـرـفـيـةـ بـعـدـ أـخـذـ رـأـيـ وـزـارـةـ الـعـلـمـ وـذـلـكـ بـالـاضـافـةـ إـلـىـ الـمـهـنـ وـالـحـرـفـ الـمـعـتمـدةـ حـالـيـاـ لـاستـحقـاقـ هـذـهـ العـلاـواتـ .

مادة (٥)

يلـغـيـ قـرـارـ مجلـسـ الـوزـراءـ الصـادرـ فيـ ١٩ـ رـبـيعـ الثـانـيـ ١٣٩٢ـ هـ الموافقـ ١١ـ يـوـنيـهـ ١٩٧٢ـ مـ المـشارـ إـلـيـهـ .

مادة (٦)

يـعـمـلـ بـأـحـكـامـ هـذـهـ القـرـارـ اعتـبارـاـ مـنـ أـوـلـ الشـهـرـ المـيـلـادـيـ التـالـيـ لـتـارـيخـ صـدـورـهـ ، وـيـنـشـرـ فـيـ الـجـريـدةـ الرـسـميـةـ .

الرـائـدـ / عبدـ السـلامـ أـحمدـ جـلـودـ
رـئـيسـ مجلـسـ الـوزـراءـ

صدرـ فيـ ٣ـ رـبـيعـ الـأـولـ ١٣٩٣ـ هـ
الـموـافقـ ٢٧ـ مـارـسـ ١٩٧٤ـ مـ